النموذج القياسى للفقر فى الجمهورية اليمنية

بدر صالح عبيدى محمد

ABSTRACT

An Econometric Model of Poverty in the Republic of Yemen

The poverty phenomenon is a huge problem facing less developed countries as a result of several historical, economical, social and political factors. Through different ways, these countries have tried to eradicate poverty, but unsuccessfully. The Republic of Yemen as one of the less developed countries, suffers also from this problem.

The concept of poverty which differs from one country to another and from a certain situation to the other, is a case of deprivation appearing in the form of low level of commodity consumption, and deteriorating health and educational attainment.

Most poverty studies estimate poverty lines based on the definition of poverty as the income or expenditure required to attain a certain minimum level of sustenance. Definitions of poverty based on a minimum basket of basic needs relate to absolute poverty, whereas relative poverty refers to the position of the lowest income group in relation to the mean national income.

The objective of the study is to analyze, estimate and measure the poverty gap quantitatively and also to determine the factors which influence the degree of poverty using econometric models and techniques.

The study is considered to be the first attempt to measure poverty and estimate its lines in the Republic of Yemen. Data used are those of the 1992 family survey and some selected macro economic variables measured over the period 1990-97.

• أستاذ مساعد قسم الإحصاء والحاسوب ، كلية الاقتصاد والإدارة ، الجمهورية اليمنية.

١- المقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر من أعقد المشاكل التى تواجه البلدان النامية نظراً لجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، وحاولت تلك البلدان فى شتى السبل أن تحد من ظاهرة الفقر واتساع رقعته ولكن دون جدوى . وعن الفقر قيل العديد من الأقوال منها القول الساخر "لابد أن الفقر شيء جميل وإلا لماذا هذا العدد من الفقراء فى العالم" ، كما قال أيضاً الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه "لو كان الفقر رجلا لقتلته" وهذا القول الأخير يؤكد بأن الفقر شر ينبغى استئصاله من جذوره ، وإلا فإن هذا الفقر سيعم ويتسع وهذا ما تعانيه معظم الدول من تزايد حدة الفقر الذى أصبح وباء بل آفة اجتماعية ملازما لها ، حيث عجزت العديد من البلدان فى معالجة هذه المشكلة واعترفت بوجودها وتعاملت معها كإحدى الحقائق الأساسية وكأمر واقع ومحتوم اضبطرت للتعايش معها .

ونظرا لعمق مشكلة الفقر عالميا وتفشيها بذلت جهود دولية كثيفة لمعالجتها وتقديم البرامج الكفيلة للحد منها ، وبصددها عقدت العديد من الندوات والورش والمؤتمرات أهمها المؤتمر الدولى الذى نظمته الأمم المتحدة فى كوبنهاجن فى مارس ١٩٩٥م تحت اسم "القمة الاجتماعية" وكانت أهم قراراته القضاء على الفقر فى العالم وحددت سنة ١٩٩٦م عام القضاء على الفقر ، ولكن هذا القرار تجاهل عمق التخلف الاقتصادى والاجتماعي المزمن الذى تعانيه البلدان النامية مما سيؤخر بدوره من مسألة القضاء على الفقر ، ومن ناحية أخرى فإن برامج الإصلاحات الاقتصادية التى يرعاها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى كثير من البلدان التى تعانى من اختلالات هيكلية فى بنيتها الاقتصادية ساعدت على توسيع رقعة الفقر وهذا ما يعترف ويقر به البنك الدولى ، كما زاد عدد أصحاب الملايين حيث يمتلك ٣٨٥ فردا ما قيمته ٧٦٢ مليار من الدولارات وهذا المبلغ يساوى مجموع دخل ٢,٥ مليار فرد من سكان العالم الأكثر فقرا (الرميحى ، ٩٦). والجمهورية اليمنية من الدول الأقل نموا تعانى من مشكلة الفقر وتقريبا تتشابه مع

بقية البلدان الأقل نموا من حيث عوامل ومسببات الفقر ، ونظرا لمحدودية الأبحاث والدراسات المهتمة بقياس درجات الفقر في اليمن فقد تم إعداد هذا البحث المتواضع كمحاولة لقياس ونمذجة الفقر فى اليمن وتشخيص حالاته المختلفة .

(١-١) قاعدة البيانات

استند البحث على بيانات نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢ م وهو آخر مسح متوفر لدينا حتى الآن ، ووثائق الندوة الوطنية لمسح ميزانية الأسرة بالإضافة إلى بيانات بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الأخرى من واقع كتب الإحصاء السنوى للأعوام ٩٠-٩٧م وبعض إصدارات الأمم المتحدة - إسكوا - لنفس الفترة .

(١-٢) هدف البحث

يكمن هدف البحث فى تحليل وتقدير الفقر وقياس فجواته كميا وتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة فيه ، بالاستناد على بعض الطرق والنماذج القياسية وهى محاولة متواضعة لقياس الفقر وتقدير خطوطه فى الجمهورية اليمنية .

(١-٣) خطة البحث

في النقطة الأولى استعرضنا المقدمة ، أما النقطة الثانية استعرضت مفهوم الفقر ، والنقطة الثالثة تطرقت إلى طرق قياس الفقر وتقديراته بينما النقطة الرابعة وضحت النموذج القياسى للفقر وتقديراته وأخيرا النقطة الخامسة تضمنت الاستنتاجات والتوصيات .

(١-٤) منهجية البحث وأساليب المعالجة الإحصائية والقياسية

استخدم البحث المنهج الكمى والنمذجة فى تحليل ظاهرة الفقر وتقدير خطوطه وفجواته مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار النظرى العام للظاهرة محل الدراسة ،

والابتعاد عن منهج المدرسة الوصفية التقليدية الكلاسيكية في عملية التحليل لظاهرة الفقر ، أما المعالجات الإحصائية القياسية للبيانات فقد استخدمنا فيها الأساليب الإحصائية والقياسية التالية :

- طريقة المربعات الصغرى المباشرة OLS.
- اختبار t .
- بالإضافة إلى المعالجة الرياضية لمختلف طرق قياس الفقر .

٢- مفهوم الفقر :

يختلف مفهوم الفقر من بلد لآخر ومن حاله لأخرى وأن مفهوم الفقر ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد على حدة ، ولكن بشكل عام يحدث الفقر عندما لا يصل فرد أو أكثر في مجتمع معين إلى مستوى الرفاه الاقتصادي Level of Economic Well being واعتبروا مستويات دنيا في مجتمعهم (إسكوا ، ١٩٩٥م) ، ولذا فإن الخطوة الأولى نحو تحديد مفهوم الفقر تبدأ من السؤال الذي يشير إلى مكونات المستوى أو الحد الأدنى للرفاهية ، علاوة على من الذي يحدد ذلك المستوى من السلع والخدمات والتي يجب أن تكون في حدها الأدنى .

حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن تحديد هذا المستوى أو خط الفقر يطلق عليه خط أو مستوى الفقر الاجتهادي والذي يخضع لاجتهاد الأفراد في تقدير الحد الأدنى والمرضي لمستوى المعيشة وهذا الخط عرضه للتغيرات تبعا لتغيرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد المعين (إسكوا ، ١٩٩٩م) . كما زخرت الدراسات والأبحاث المتعلقة بمفهوم وقياس الفقر بالعديد من الطرق والمفاهيم من خلالها بينت من الأفراد الذين يجب أن يحددوا أو يصنفوا كفقراء وبناء على تلك الطرق حددت معايير ترتيب الفقراء مبتدئه من قياس الرفاهية وانتهاء بقياس وتخمين حرمان الفرد المطلق من السلع والخدمات معتبرة بذلك أن الفقر يغني الحرمان المادي والمعنوي ، كما أكدت تلك الأبحاث والدراسات على أهمية

وضرورة إشباع الفرد بالحد الأدنى من المتطلبات والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء ، الملبس ، التعليم ، الخدمات الصحية ، والإسكان كمطلب أساسى لتحقيق حالة الرفاه وبشكل عام شكل الإطار المقبول لمفهوم الفقر ومستوياته .

ولكن دراسات أخرى عرفت مفهوم الفقر بأنه ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء ، وعلى أساس ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق يمكن قياس خط الفقر .

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه عند تحديد وقياس خط الفقر ليس من خلال مستويات الدخل فحسب بل ينبغى أخذ مختلف المؤشرات الاجتماعية كالتعليم ، الصحة وغيرها فى عملية تحليل مفهوم الفقر ودرجاته باعتبار الفقر ظاهرة مركبة وله عدة وجوه منها الاقتصادى ، الاجتماعى ، السياسى ، الثقافى والبيئى وهو حالة حرمان تتجلى فى انخفاض استهلاك الفرد للمواد ذات القيمة الغذائية ، وانخفاض المستوى الصحى ومستوى التحصيل الدراسى وسوء أحوال السكن وعدم وجود أصول رأسمالية ومدخرات وتتجلى أيضا من خلال أحزمة السكن العشوائى فى أطراف البلدان والعواصم وممارسة أعمال هامشية مثل الباعة المتجولين للصحف ومسح زجاج السيارات وغيرها . هذه العوامل تجعل الفرد أو الأسرة معرضه للتأثر والتضرر ، من التغيرات والصعوبات الخارجية .

ويعتبر الفقر بصفة عامة ، حالة قادرة على التكاثر الذاتى إذا لم يتدخل أحد لكبح جماحها ، والأرجح أن الطفل الفقير سيصبح فقيرا عندما يكبر ، ومن المحتمل أن انخفاض مستوى الحالة الصحية المقترنة بمستويات تعليمية منخفضة سوف يقلل من فرص الحصول على عمل وانخفاض هذه الفرص يؤدى بدوره إلى انخفاض الدخل ، ومن ثم إلى زيادة احتمال الاقتران بزوجة أو زوج من الفقراء . فإذا لم يحدث تدخل خارجى أو تغير فى أحوال الفقراء أو عجزوا عن الحصول على أصول اقتصادية اكتملت دورة الفقر بانضمام الأجيال الصاعدة إليها (إسكوا ،

٩٧/٩٦م) ، كما يمكن القول إن التسول والإعاقة والتشرد والتسرب الدراسى وعمالة الأطفال والبطالة ، كلها نماذج لظواهر اجتماعية ترتبط بالفقر كأسباب ونتائج الأمر الذى يتطلب بناء استراتيجية عامة للمواجهة تقوم على فهم هذه الظواهر وارتباطها بالواقع الاجتماعى والاقتصادى .

٣- قياس الفقر Measurement of Poverty

إن معظم الدراسات المتغلقة بالفقر قدرت خطوط الفقر استنادا على مصطلح مفهوم الفقر وأشارت تلك الدراسات إلى أن الفرد يصبح فقيرا أو يصنف كفقير إذا انخفض مستوى دخله أو إنفاقه عن مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية . كما قدر أيضا خط الفقر من خلال مقدار السعرات الحرارية فى الغذاء ويعتبر الشخص فقيرا إذا كان استهلاكه من السعرات الحرارية دون المستوى الموصى به والجدير ذكره أن تاريخ قياس الفقر قد بدأ منذ ١١٠ أعوام تقريبا عندما حاول كل من "بوت" و "لاونترى" ١٨٨٩م و ١٩٠١ م على التوالى قياس مدى الفقر الحضرى فى كل من لندن ونيويورك ، كما قام أيضا "وادباى ناوروجى" بمحاولة أكثر طموحا تمثلت فى قياس الفقر على المستوى القومى للهند وكان ذلك . فى مطلع القرن الحالى (التنمية البشرية ، ١٩٩٠) . كما تطرقت الدراسات لمختلف المفاهيم القياسية عن الفقر منها :

الفقر النسبى أو (خط الفقر) أشارت تلك المفاهيم إلى أن الفقر النسبى أو خط الفقر يعادل ٣/٢ متوسط الإنفاق الشهرى ، أما **الفقر المدقع** فيمثل أدنى نفقات مطلوبة من الأسرة لمواجهة احتياجاتها من السلع الغذائية فقط ، بينما **الفقر** المطلق فهى تلك النفقات فى حدها الأدنى المطلوبة من الأسرة لمواجهة احتياجاتها من السلع الغذائية وغير الغذائية (اسكوا ، ١٩٩٥) . بمعنى آخر أن الفقر المطلق هو تلك الحالة التى لا يستطيع فيها الإنسان التصرف بدخله للوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة وغيرها ويمثل خط الفقر المطلق كلفة تغطية تلك الحاجات سواء للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة

القائمة في المجتمع ، أما الفقر المدقع فهو تلك الحالة التى لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التى تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينه ، ويمثل خط الفقر المدقع كلفة تغطية تلك الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة وفق النمط الغذائى السائد فى المجتمع (اسكوا ، ٩٧) .

بالإضافة إلى طرق القياس السابقة يمكن قياس الفقر من المنظور الاجتماعى من خلال مؤشرات المستوى الصحى والتعليمى وغيرها وعليه فإن قياس الفقر من المنظور الاقتصادى والاجتماعى سيساعدنا على تشخيص حالة الفقر وخصائصه ودرجاته ، ونظرا لما تحويه أهمية قياس وتقدير الفقر فقد تم إعداد هذه الورقة كمحاولة متواضعة لقياس ونمذجة الفقر فى الجمهورية اليمنية اعتمادا على طرق ومفاهيم القياس المستخدمة فى مختلف الدراسات عن الفقر ومنها الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة ... وعلى الرغم من الجهود المبذولة فى عملية إجراء القياس والتقدير لمدى الفقر الفعلى فى اليمن قد لا يتسم قياسنا للفقر بالاتساق الكامل والسبب الأول فى ذلك الافتقار إلى مجموعات البيانات الدقيقة ، أو الموثوق بها باعتبار أن درجة الثقة والدقة فى البيانات ترفع من مستوى مصداقية القياس والتقدير .

(٣-١) طرق قياس درجات الفقر

تشكل الطرق القياسية أهمية قصوى فى عملية القياس والتقدير لدرجات وخطوط الفقر، وعليه فقد اعتمدنا فى تقدير درجات خطوط الفقر على الطرق التالية :

أ - كلفة السعر الحرارى :

احتسبت قيمة تكلفة السعر الحرارى بالاستناد على تقديرات الأمم المتحدة[١] للسعرات الحرارية للفرد / يوم في اليمن ومن خلالها استطعنا أن نقدر خط الفقر المدقع فى الحضر والريف ومن ثم عموم الجمهورية .

أي أن كلفة السعر الحراري = متوسط إنفاق الأسرة على المواد الغذائية في الشهر / متوسط عدد السعرات الحرارية للفرد/ أسرة في الشهر

أما

خط الفقر المدقع = السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم × عدد أيام الشهر × كلفة السعر الحراري

ب- خط الفقر أو الفقر النسبي : Relative Poverty Or Poverty Line

ويمثل $\frac{2}{3}$ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة .

ج- Head Count Index :

يعتبر من المؤشرات الشائعة لقياس درجة الفقر ويمثل نسبة السكان ذات مستويات مداخيل أو استهلاك تحت خط الفقر ويسمى أحيانا بمؤشر The incident of poverty وقياس هذا المؤشر بالصيغة التالية :

$$H = g/n$$

حيث g = عدد السكان الفقراء

n = حجم السكان

د – مؤشر سن للفقر : Sen's Poverty Index

بالاستناد إلى نموذج هاريس تدارو والذي يستخدم دائما في نمذجة اقتصادات البلدان الأقل نموا ، استطاع سن أن يوحد أحد أهم المؤشرات الهامة لقياس درجة الفقر على النحو التالي :

$$P = H \cdot M^*$$

حيث

$M^* = M + (1 - M)\, G$

P = درجة الفقر

H = Head Count Index

M = نسبة فجوة الدخل

G = معامل جيني

M* = معامل جيني المعدل

كما يقيس هذا المؤشر نسبة فجوة الدخل (Income Gap Ratio) بالصيغة التالية :

$$IGR = ١ - \frac{\text{متوسط دخل الفقراء}}{\text{خط الفقر}}$$

هـ – فجوة الفقر :

ويمثل مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر ويقاس بالصيغ التالية :

$$P_G = \sum_{i=1}^{q} (I - y_i / Z)\ n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

P_G = فجوة الفقر

y_i = مستويات المداخيل للفئات الفقيرة

Z = خط الفقر

n = حجم السكان

$$P_G = q(Z - m) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :

J = عدد الأفراد أو الأسر الفقيرة

Z = خط الفقر المطلق أو المدقع

m = متوسط دخل الأفراد أو الأسر الفقيرة

و – معامل جيني :

يقيس هذا المعامل مستوى المساواة في توزيع المداخيل وعليه فكلما صغرت قيمة هذا المعامل عبرت عن المساواة في توزيع الدخل والعكس صحيح ، ويقاس بالطرق التالية :

$$G = 1 - \frac{1}{1000} \sum \frac{(Y_i + Y_{i-1})F_i}{n}$$

حيث :

G = معامل جيني

Y_i = التجمع التراكمي للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة (i)

Y_{i-1} = التجمع التراكمي للنسب المئوية للدخل المقابلة للفئة السابقة

F_i = النسب المئوية لعدد الأسر في الفئة (i)

n = عدد الفئات

كما يعرف معامل جيني أيضا كعلاقة بين التوزيع التصاعدي للسكان بالنسبة إلى التوزيع التصاعدي للمداخيل ، ويقاس ايضا بالصيغة التالية :

$$G = 1 - \Sigma S P_i (Y_i + Y_{i-1})$$

حيث :

$0 < G < 1$

Yi = التوزيع التصاعدي للمداخيل في الفئة (i)

Yi-1 = التوزيع التصاعدي للمداخيل للفئة السابقة

S Pi = نسبة السكان الفقراء في الفئة(i)

(٣-٢) تقديرات طرق قياس الفقر

لقد اعتمدنا في عملية القياس على نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٩٢م وهو آخر مسح متوفر لدينا مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات سعر الصرف للريال اليمني في مقابل الدولار الأمريكي خلال السنوات ٩٢-٩٧م بهدف تقدير مستوى اتساع فجوات الفقر ، وتوصلنا إلى التقديرات التالية :

أ – تقدير خطوط الفقر :

(أ – ١) خط الفقر أو الفقر النسبي :

بالاستناد على مفهوم خط الفقر ، بلغ خط الفقر في الجمهورية اليمنية (٩٠٧٩) ريال بينما في الحضر (٩٢٣٢) ريال وفي الريف (٨٤٥٤) ريال للأسرة في عام ١٩٩٢م . وهذه الخطوط مساوية في الأساس $\frac{2}{3}$ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة في اليمن في عام[٢] ١٩٩٢م .

(أ – ٢) خط الفقر المدقع :

قدر خط الفقر المدقع من خلال تكلفة السعر الحرارى وكذا السعرات الحرارية الموصى بها لكل فرد / يوم ، كما قدر ايضا حسب مفهوم الفقر المدقع فقد وصل خط الفقر المدقع فى عموم الجمهورية عام ١٩٩٢م إلى (٨٣٢٧) ريال بينما وصل إلى (٨٧٢٤) ريال وفى الريف (٨١٩٠) ريال ، (جدول ١) .

(أ – ٣) خط الفقر المطلق :

احتسبت تقديرات هذا المؤشر على ضوء مفهوم خط الفقر المطلق وبلغت تقديراته عام ٩٢م (١٢٥٩٨) ريال فى عموم الجمهورية ، وفى الحضر (١٣٦٤٤) ريال وفى الريف (١٢٣٠٢) ريال ، (جدول ١) .

جدول (١) خطوط الفقر فى الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٢م (بالريال اليمنى)

المؤشر	عموم الجمهورية	حضر	ريف
خط الفقر (الفقر النسبى)	٩٠٧٩	٩٢٣٢	٨٤٥٤
خط الفقر المدقع	٨٣٢٧	٨٧٢٤	٨١٩٠
خط الفقر المطلق	١٢٥٩٨	١٣٦٤٤	١٢٣٠٢

ونظرا لارتفاع مستويات الأسعار وما سبقه من تدهور فى القوة الشرائية للريال فقد بلغت القيمة الحقيقية لتلك الخطوط الواردة فى الجدول (١) فى عام ٩٧م على النحو التالى والموضح فى الجدول أدناه .

جدول (٢) القيمة الحقيقية لخطوط الفقر حسب القوة الشرائية للريال فى عام ٩٧م (بالريال اليمنى)

المؤشر	عموم الجمهورية	حضر	ريف
خط الفقر النسبى	١٣٢٦	١٣٤٨	١٢٣٤
خط الفقر المدقع	١٢١٦	١٢٧٤	١١٩٦
خط الفقر المطلق	١٨٣٩	١٩٩٢	١٧٩٦

• القوة الشرائية للريال فى عام ٩٧م = ١٤,٦ فلس .

ب – تقدير فجوات الفقر :

تمثل فجوة الفقر مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد ، واعتمادا على بيانات جدول (٤) توزيع الأسر حسب فئات الدخل فى الجمهورية اليمنية لعام ٩٢م وتقديرات خطوط الفقر الواردة فى جدول (٤) وباستخدام الظرق السابقة لقياس الفقر حصلنا على النتائج التقديرية التالية :

(ب – ١) فجوة الفقر المدقع :

بلغت فجوة الفقر المدقع فى عام ١٩٩٢م حوالى (٧٤,٤٣٣,٦٤٠) ريال يمنى ويعادل ٢,٦١١,٧١٨ دولار أمريكي (بسعر صرف ١ دولار مقابل ٢٨,٥ ريال) وهذا يعنى خروج ٢٩٨٥[٣] أسرة فقيرة من دائرة الفقر المدقع والوصول بها إلى مستوى خط الفقر المحدد بحاجة إلى ذلك المقدار من الدخل والبالغ (٧٤,٤٣٣,٦٤٠) ريال ، (جدول ٥) .

أما فى عام ١٩٩٧م فإن فجوة الفقر قد تضخمت وبلغ المقدار اللازم من الدخل لخروج تلك الأسر من دائرة الفقر والوصول بها إلى خط الفقر حوالى (٣٣٩,٥٢٣,٣٤٠) ريال يمنى كنتيجة لارتفاع سعر الصرف والذى بلغ (١) دولار يعادل (١٣٠) ريال فى عام ٩٧م ، نتج عنه تدهور فى القوة الشرائية للريال واتساع الفجوة بين تلك الأسر وخط الفقر المدقع . وهذا يشير إلى أن تلك الأسر لكى تخرج من حالة الفقر المدقع والوصول بها إلى خط الفقر فهى بحاجة إلى خمسة أضعاف الدخل المقدر فى عام ١٩٩٢ لسد تلك الفجوة وهذا يشير أيضا إلى أن المستوى المعيشى لتلك الأسر هبط تقريبا خمسة مستويات منذ عام ١٩٩٢ حتى ٩٧م .

(ب – ٢) فجوة الفقر المطلق :

بلغت تقديرات فجوة الفقر المطلق عام ١٩٩٢م (٦١,٩٢٨,٠٥٢) ريال بما يعادل (٢,١٧٢,٩١٤) دولار أمريكى وعليه لكى نخرج ٣٨٠٣[٤] أسرة من حالة الفقر إلى خط الفقر المحدد بحاجة إلى ذلك المقدار من الدخل لسد الفجوة

أما فى عام ٩٧م فقد توسعت حجم الفجوة ووصلت إلى (٢٨٢,٩٧٨,٨٢٠) ريال نتيجة للأسباب السابقة ولكى نرفع من مستوى تلك الأسر من حالة الفقر المطلق إلى خط الفقر المحدد فنحن بحاجة إلى ٤,٥ أضعاف الدخل المقدر لسد الفجوة فى عام ١٩٩٢م مما يشير إلى ابتعاد تلك الأسر عن خط الفقر المحدد وهبوط مستواها المعيشى مقارنة بعام ٩٢م ، وقد أدى ارتفاع الأسعار بنسب معينة إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود بنفس النسب ، وذلك يعنى انخفاض فى مستوى الدخل الحقيقى الذى اصبح لا يفى بحاجة الأسرة الضرورية من السلع والخدمات مما ترتب عليه المزيد من الانخفاض فى مستوى المعيشة (الندوة الوطنية لمسح ميزانية الأسرة ، ٩٦) ، (جدول ٣) .

جدول (٣) مستوى دخل الفرد الحقيقى والقوة الشرائية للريال

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى (ريال)	الرقم القياسى العام %	متوسط دخل الفرد الحقيقى (ريال)	الرقم القياسى للدخل الحقيقى %	القوة الشرائية للريال (فلس)
١	٢	٣	٤	٥	٦
١٩٩٠	٩٥٥٠	١٠٠	٩٥٥٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩١	١٠٧٢٥	١٣٤	٨٠٤	٨٣,٨	٧٤,٦
١٩٩٢	١٢٨٧٧	١٧١	٧٥٣٠	٧٨,٨	٥٨,٥
١٩٩٣	١٥٠٦٨	٢٢٦	٦٦٦٧	٦٩,٨	٤٤,٣
١٩٩٤	١٧٧٣٦	٣١٦	٥٦١٣	٥٨,٨	٣١,٦
١٩٩٥	٢٧٩٨٧	٥٠١	٥٥٨٦	٥٨,٥	١٩,٩
١٩٩٦	٣٦٠٩١	٦٤٦	٥٥٨٧	٥٨,٥	١٥,٥
١٩٩٧	٣٩١٧١	٦٨٢	٥٧٤٤	٦٠,٢	١٤,٦

تشير التقديرات الواردة فى الجدول أعلاه (٣) أن متوسط دخل الفرد الحقيقى من الناتج القومى الإجمالى انخفض من (٩٥٥٠) ريال فى عام ١٩٩٠م إلى

(٥٧٤٤) ريال في عام ١٩٩٧م ، نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للريال ، حيث كان الريال يعادل ١٠٠ فلس في عام الأساس ١٩٩٠ انخفض إلى (٧٤,٦) فلس في عام ١٩٩١م واستمر في التدهور حتى بلغت قوته الشرائية ١٤,٦ فلس في عام ١٩٩٧م وبالتالي فقد الريال من قيمته الحقيقية في عام ١٩٩٧م ٨٥,٤ فلس مقارنة بعام الأساس ١٩٩٠م وبالضرورة أدى هذا الانخفاض في قيمة الريال إلى انخفاض في مستوى المعيشة .

جدول (٤) توزيع الأسر حسب فئات الدخل في الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٢م

فئة الدخل	عدد الأسر	النسبة
أقل من ٥٠٠٠	٢٠٨٨	٨٤,٩٠
٥٠٠٠ -٧٤٩٩	٩٨٧	٢١,٠٠
٧٥٠٠ -٩٩٩٩	٤٩٤	١١.٥٦
١٠٠٠٠ -١٢٤٩٩	٣١٤	٧,٣٥
١٢٥٠٠ -١٤٩٩٩	١٧١	٤,٠٠
١٥٠٠٠ -١٧٩٩٩	٩٩	٢,٣٠
١٨٠٠٠ -١٩٩٩٩	٦١	١,٣٣
٢٠٠٠٠ -٢٤٩٩٩	٦٤	١,٥٠
٢٥٠٠٠ -٢٩٩٩٩	٢٧	٠,٦٣
٣٠٠٠٠ -٣٤٩٩٩	١٤	٠,٣٣
أكثر من ٣٥٠٠٠	٤٣	٠,١٠
المجموع	٤٢٧٢ (*)	١٠٠

المصدر : نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢م .

• يمثل مجموع عينات من الأسر في محافظات من الجمهورية حسب مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢م .

جدول (٥) فجوات الفقر فى الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٢م

حالة الفقر	الفجوة
الفقر المدقع	٧٤,٤٣٣,٦٤٠ ريال ٢,٦١١,٧١٨ دولار أمريكى
الفقر المطلق	٦١,٩٢٨,٠٥٢ ريال ٢,١٧٢,٩١٤ دولار أمريكى

جدول (٦) فجوات الفقر فى الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٧م

حالة الفقر	الفجوة
الفقر المدقع	٣٣٩,٥٢٣,٣٤٠ ريال
الفقر المطلق	٢٨٢,٤٧٨,٨٢٠ ريال

ج – تقدير درجات الفقر :

بهدف تقدير درجات الفقر استخدمنا المؤشرين التاليين :

(ج – ا) مؤشر Head Count Index (H)

نظرا لتوافر بيانات فقط حول عدد الأسر وتوزيعهم حسب فئات المداخيل المختلفة (جدول ٤) ، ثم احتساب هذا المؤشر على أساس الأسر الواقعة فى خط الفقر بالنسبة إلى مجموع الأسر وبلغت تقديرات (H) حوالى ٦٩,٨% من مجموع الأسر الواقعة فى خط الفقر بينما فجوة الدخل ٣٠,٢% وتمثل مجموع الأسر الواقعة خارج خط الفقر ، وتدل هذه النسبة على تركز المداخيل العالية نسبيا لعدد قليل من الأسر وزحف معظمهم نحو دائرة الفقر .

(ج – ٢) مؤشر سن لقياس درجة الفقر Sen's Poverty Index

وفقا لهذا المؤشر فقد بلغت درجة الفقر حوالى ٦١% كما بلغت فجوة الدخل حسب تقديرات هذا المؤشر حوالى ٣٠,٢% تمثل فى الأساس نسبة الأسر الخارجة عن خط الفقر كنتيجة للتفاوت فى المداخيل .

د – تقدير معامل جينى : Gini Coefficient

على أساس البيانات الواردة فى (جدول ٤) واشتقاق جدول آخر يمثل نسب الدخل ونسب الأسر واستخداما لصيغ قياس معامل جينى بلغ معامل جينى حوالى ٨١% وهى نسبة كبيرة مما يدل على عدم التساوى فى توزيع المداخيل .

جدول (٧) التوزيع النسبى لفئات المداخيل والأسر فى الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٢م

نسب فئات الدخل	نسب توزيع الأسر
٢,٤	٤٨,٩٠
٣,٥	٢١,٠٠
٤,٧	١١,٥٦
٥,٩	٧,٣٥
٧,١	٤,٠٠
٨,٢	٢,٣٠
٩,٤	١,٣٠
١١,٨	١,٥٠
١٤,١	٠,٦٣
١٦,٤	٠,٣٣
١٦,٦	٠,١٠
١٠٠	١٠٠

(٣-٣) المؤشرات الاجتماعية لقياس الفقر

كما أشرنا سلفا أن الفقر يمكن قياسه من خلال مستوى الاستهلاك أو مستوى الدخل كما ينبغى قياسه أيضا من المنظور الاجتماعى من خلال العديد من المؤشرات الأخرى مثل عدد السعرات الحرارية ، المستوى الصحى ، المستوى التعليمى ، توقع الحياة ، مستوى الحصول على المياه النقية وغيرها فهى تعكس أيضا مستوى الفقر أو حالة الرفاهية لدى الأفراد أو الأسر ، بمعنى آخر أن الفقر ليس فقط مستوى من الاستهلاك أو الإنفاق ، وإن تحديده ليس مسألة تقنية تتعلق بالدخل بل أيضا بمظاهر الحياة مثل الصحة والتعليم والحياة الاجتماعية وكذا الديناميكية الديموغرافية والإسكان والعمالة (الفقر فى غربى آسيا : منظور اجتماعى ، اسكوا - ٩٦) ، ونظرا لأهمية المؤشرات الاجتماعية فى تحليل وقياس الفقر سوف نتطرق لأهمها :

السعرات الحرارية :

حسب تقديرات الأمم المتحدة (إسكوا) بلغت السعرات الحرارية فى اليمن للفرد / يوم حوالى ٢٢٠٣ سعر حرارى من إجمالى الغذاء منها ١٤٣١ سعرات حرارية تأتى من الحبوب بما نسبته ٦٥% ، بينما البروتين والدهون قدرت بحوالى ٥٦ جرام ، ٤٣ جرام للفرد / يوم على التوالى .

مما سبق نستدل أن السعرات الحرارية المستهلكة فى اليمن قليلة جدا مقارنة ببلدان الاسكوا ومعظمها يأتى من الحبوب .

ويعتبر ارتفاع مساهمة الحبوب فى الوجبة الغذائية اليومية مؤشرا أساسيا على الفقر ، وأن الوسيلة الوحيدة لخفض هذه النسبة هى رفع مستوى معيشة الفرد ، حيث أثبتت الدراسات والبحوث العلمية أنه كلما تحسن مستوى معيشة السكان كلما تراجع نصيب الحبوب من ميزانية غذاء الأسرة وذلك بالاتجاه نحو اللحوم

والأسماك ومصادر البروتين الأخرى وبالاتجاه نحو الخضار والبقوليات والفواكه . (الندوة الوطنية ، ٩٦) .

التعليم :

يعتبر المستوى التعليمى من المؤشرات الاجتماعية الهامة والتى ترتبط بمستوى درجة الفقر و حجمه فى أى مجتمع من المجتمعات وفى هذه النقطة سوف نتطرق إلى نسبة الالتحاق بالمدارس فى الأعمار (٦-١٥) سنة حيث بلغت نسبة التحاق الإناث ٣٢% فى عام ١٩٩١ م وانخفضت إلى ٢٥% عام ٩٦م أما التحاق الذكور بالمدارس لنفس الأعمار بلغت ٨٥% فى عام ١٩٩٢ م انخفضت إلى ٥٦,٣% فى عام ١٩٩٦ م .

أما نسبة الأمية لكلا الجنسين فقد بلغت حوالى ٥٥,٨ %وكانت حصة الذكور ٣٦,٦% والإناث ٧٦,٢% (حسب تعداد ٩٤) .

وتجدر الإشارة هنا أن حصة الإناث الأميات كبيرة جدا وهذا يعكس مؤشر انخفاض التحاق الإناث بمراحل التعليم الابتدائى مما سيخلق منهم نساء أميات قابعات فى المنازل .

وقد بلغ الإنفاق على التعليم نسبة١٩,٣% من إجمالى الإنفاق الحكومى عام ٩٦م وهى نسبة إنفاق أقل من الإنفاق الحكومى على الدفاع الذى بلغ نسبة ٢٠,٥% خلال نفس العام . (جدول ٨) .

الصحة العامة :

أشار تقرير التنمية الدولى لعام ٩٦م إلى أن نصيب إجمالى السكان من الرعاية الصحية في اليمن بلغ ما يعادل ٥١% ، أى أن ٤٩% من السكان لم يتلقوا الرعاية الصحية ، وعليه فقد تطرقنا لأهم مؤشرات هذا القطاع منها : توقع الحياة عند الميلاد ٥٥,٩ سنة للذكور ، ٥٩,١ سنة للإناث ، ولكلا الجنسين ٥٧,٤ سنة ، ومعدل وفيات الأطفال الرضع للذكور بالألف ٨٦,٨ ، ٧٢,٥ إناث وكلا الجنسين

٨٠ ، بينما معدل الوفيات الخام (في الألف) ذكـــور ١٢,٢ ، إنـــاث ١٠,٤ وكـــلا الجنسين ١١,٣ .

أما معدل الخصوبة الإجمالى فى عموم الجمهورية فقد وصل إلى ٧,٢ وهـــو أعلى معدلات الخصوبة فى منطقة الاسكوا وهذا يعكس جملة من العوامـــل لـــدى الكثير من الأسر أهمها انخفاض درجات التعليم وارتفـــاع معـــدل الأميـــة وعـــدم الاستجابة لوسائل تنظيم النسل حيث بلغ مستوى استخدامها حوالى ١٠% في عـــام ٩٢م وانخفض إلى ٩% فى عام ١٩٩٤ م .

وعليه فإن الحل الأساسى لتخفيض معدل الخصوبة لن يتم فحسب من خـــلال رفع المستوى التعليمى للمرأة بل بضرورة انخراطها في العمل الذى سيحتم عليـــها تحديد حجم أسرتها وهذا ما أكدته بعض الدراسات منها الخصوبة فى سوريا (مجلـة تخطيط الأسرة ، ٩٤م) .

أما الإنفاق على الصحة فقد بلغ ٤,٤% من إجمالى الانفاق الحكومى فى عـــام ٩٦ م وهى نسبة إنفاق ضئيلة جدا بالمقارنة بحجم وأهمية وحيوية هـــذا القطـــاع ، (جدول ٨) .

جدول (٨) نسبة الإنفاق الحكومى على القطاعات التالية عام ١٩٩٦م

القطاع	النسبة
الدفاع	٢٠,٥
الصحة	٤,٤
التعليم	١٩,٣
الإدارة العامة	٢١,٩
نسبة الإنفاق الحكومى إلى المنتوج المحلى الإجمالى	٢٧,٧

المصدر : كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٩٦م .

٤- النموذج القياسي

يتضمن هذا الجزء من البحث محاولة متواضعة لبناء نموذج قياسي للفقر في الجمهورية اليمنية للفترة ٩٠-١٩٩٦م ، محتويا على ٧ معادلات عشوائية ، ٤ معادلات تعريفية كما يحتوى النموذج على ١٠ متغيرات داخلية ، ٦ متغيرات خارجية ، ومعادلات النموذج خطية من حيث المتغيرات والمعاملات .

(٤-١) معادلات النموذج

1) $UNR = a_0 + a_1 POPDEN + a_2 LTR + a_3 \Delta Y_D$
   $Y_D = GNP - TXD$
   $GNP = GDP + NIA$
2) $PINC = b_0 + b_1 UNR + b_2 HSZ + b_3 DEPR.$
3) $PCONS = C_0 + C_1 HSZ + C_2 DEPR + C_3 PINC.$
4) $Pcons = C_0 + C_1 PINC.$
5) $Pov.(H) = d_0 + d_1 PINC + d_2 Ginic.$
   $H = q/n$
6) $Inf. = E_0 + E_1 WR + E_2 \Delta Y_D$
   $Y_D = GNP - TXD$
7) Reciprocal Model (النموذج المعكوس)

$$WR = b_1 + b_2 \frac{(1)}{UNR}$$

جدول (٩) أهم المؤشرات الاجتماعية فى الجمهورية اليمنية

المؤشر	النسبة
أ – السعرات الحرارية لكل فرد / يوم :	
من إجمالى الغذاء	٢٢٠٣ سعر حرارى
من الحبوب	١٤٣١ سعر حرارى
بروتين	٥٦ جرام
دهون	٤٣ جرام
ب – التعليم :	
– نسبة الالتحاق بالمدارس فى الأعمار ٦–١٥ سنة	
ذكور	%٥٦,٣
إناث	%٢٥
كلا الجنسين	%٤١
– نسبة الأميين :	
ذكور	%٣٦,٥
إناث	%٧٦,٢
كلا الجنسين	%٥٥.٨
نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم	%١٩,٣
ج – الصحة العامة :	
– توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات	
ذكور	٥٥,٨ سنة
إناث	٥٩,١ سنة
كلا الجنسين	٥٧,٤ سنة
– معدل الوفيات من الأطفال الرضع (بالألف)	
ذكور	٨٦,٨
إناث	٧٢,٥
كلا الجنسين	٨٠
– معدل الوفيات الخام (بالألف) :	
ذكور	١٢,٢
إناث	١٠,٤
كلا الجنسين	١١,٣
معدل الخصوبة الكلى	٧,٢
نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة	%٩

المصدر : ١) كتب الإحصاء السنوى للأعوام ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦م .

٢) مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية - الاسكوا ٩٧م .

(٤-٢) متغيرات النموذج

المتغيرات الداخلية Endogenous Variables

UNR	= معدلات البطالة
Pinc	= متوسط دخل الفرد من المنتوج المحلي الإجمالي/ريال
Pov. (H)	= مؤشر الفقر %
Inf	= معدل التضخم
WR	= الأجور كنسبة إلى إجمالي نفقات الميزانية
ΔY_D	= التغير في الدخل المتاح
GNP	= المنتوج القومي الإجمالي
TXD	= الضرائب المباشرة
GDP	= المنتوج المحلي الإجمالي
PCONS	= متوسط استهلاك الفرد

المتغيرات الخارجية Exogenous Variables

NIA	= صافي الدخل من الخارج
POPDEN	= الكثافة السكانية
HSZ	= متوسط حجم الأسرة
DEPR	= معدل الإعالة {٠ - ٩} سنوات
Ginic	= معامل جيني
LTR	= معدل الأمية لكلا الجنسين

(٤-٢) تقديرات معادلات النموذج

1) UNR = 22.4 + 1.2 POPDEN + 34.3 LTR + 1.5 ΔY_D
t – ratio (1.4) (-1.4) (1.1) (0.83)
R^2 = 0.71 $R^{\backslash 2}$ = 0.70 DW = 2.37 > d F = 0.70

2) PINC = 6.4 + 0.20 UNR + 1.3 HSZ - 0.13 DEPR
t - ratio (0.22) (0.33) (0.53) (-0.70)
R^2 = 0.51 $R^{\backslash 2}$ = 0.50 DW = 1.05 < d F = 0.44

3) PCONS = -11.5 -0.29 HSZ - 44.9 DEPR + 0.64 *PINC

t – ratio (-0.47) (1.6) (-0.28) (10.8)
R^2 = 0.98 $R^{\backslash 2}$ = 0.97 DW = 3.25 > d

4) PCONS = 2.10 + 0.67 *PINC
t – ratio (2.0) (14.4)
R^2 = 0.98 $R^{\backslash 2}$ = 0.97 DW = 2.27 > d

5) POV (H) = -0.43 - 0.47 PCONS + 1.3 *GINIC
t – ratio (-3.3) (1.8) (8.3)
R^2 = 0.99 $R^{\backslash 2}$ = 0.98 DW = 2.65 > d

6) Inf = -0.12 + 0.01 WR + 0.96 ΔY_D
t – ratio (0.21) (1.0) (0.94)
R^2 = 0.55 $R^{\backslash 2}$ = 0.54 DW = 2.49 > d

7) Reciprocal Model

$$WR = -13.7^{*} + 65.8 \left(\frac{1}{UNR}\right)$$

t – ratio (2.4) (-0.43)
R^2 = 0.36 $R^{\backslash 2}$ = 0.34 DW = 0.93 < d

منحنى فيليب(٥)

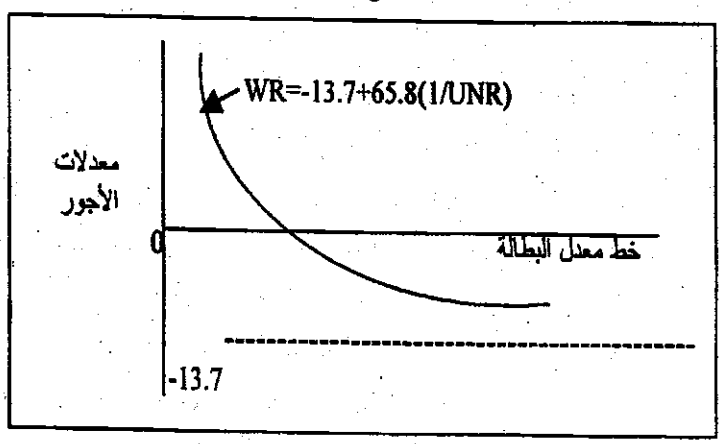

قدرت المعادلات الانحدارية باستخدام تكنيك المربعات الصغرى العادية (OLS) والتى بينت حجم ومدى معاملات المتغيرات وأعطت قيما تقديرية لإحصاءة t المحددة مباشرة تحت كل معامل من معاملات الدالة الانحدارية كما تضمنت المعادلات على معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل $R^{\backslash 2}$ واختبار

إحصاءة D . W ، أما المعاملات التى فى أعلاها إشارة النجمة فتدل على الجوهرية الإحصائية عند مستوى دلالة ٥%

لقد أظهرت تقديرات المعادلات على وجود تأثير موجب بين معدلات الأمية والكثافة السكانية على معدلات البطالة وكذا التأثير السالب لمعدل الإعالة ومتوسط دخل الفرد بالإضافة إلى المعنوية الإحصائية العالية لمتغير متوسط دخل الفرد والبالغ ٠,٦٤ مما يعنى أن دخل الفرد بالمتوسط يعطى حوالى ٦٤% من متوسط إنفاقه الاستهلاكى ، والجدير ذكره أن بعض الدراسات أشارت إلى أن متوسط الإنفاق الاستهلاكى يتناسب طرديا مع متوسط دخل الفرد وعكسيا مع حجم الأسرة ومعدل الإعالة وهذا ما أثبت صحته النموذج المقدر فى المعادلة (٣) والتى أوضحت التأثير الموجب على متوسط الإنفاق الاستهلاكى للفرد نتيجة للارتفاع فى متوسط الدخل وأوضحت أيضا التأثير السالب على مستوى الإنفاق الاستهلاكى نتيجة زيادة متوسط حجم الأسرة وارتفاع معدل الإعالة ، كما أظهرت المعادلة (٥) الجوهرية الإحصائية العالية لمعامل جينى ، وأظهرت التقديرات على وجود علاقة عكسية بين معدل الإعالة ومتوسط دخل الفرد وأظهرت التقديرات أيضا بأنه عند ارتفاع متوسط استهلاك الفرد ينخفض معدل الفقر أو مستوى خط الفقر مما يؤكد الحقيقة النظرية لارتباط الفقر بمستوى الإنفاق الاستهلاكى للفرد وذلك أيضا ما أكدته بعض الدراسات والبحوث بأنه عندما يرتفع متوسط الإنفاق الاستهلاكى للفرد فإن معدل الفقر سينخفض (الاقتصاد الكمى ، ١٩٩٣) ، وعليه فقد بينت تقديرات النموذج أن الارتفاع البسيط فى متوسط الإنفاق الاستهلاكى للفرد خلال فترة الدراسة أحدث انخفاضا فى معدل الفقر وذلك واضحا من المعادلة (٥) التى بينت تاثير الإنفاق الاستهلاكى على مستوى الفقر والوصول به إلى درجة ٤٧% .

إضافة إلى التقديرات الأخرى التى أوضحت التأثيرات الموجبة لمعدلات الأجور والتغير فى الدخل المتاح على معدل التضخم ، أما تقديرات منحنى فيليب فقد أشارت إلى أن الإنفاق على الأجور والمرتبات لن يكون أكثر من ١٣,٧% من إجمالى نفقات ميزانية الدولة خلال فترة الدراسة . تميزت معظم المعادلات المقدرة

باحتواها على أعلى معامل تحديد R^2 وكذا على D W > d والتى تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتى متسلسل من الدرجة الأولى بين حدود التشويش .

الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت الورقة العديد من النتائج الجيدة عن حالات الفقر وفجواته فى اليمن ستساعد صانعى القرار من التعرف على مد ى وحجم هذه المشكلة ومكامنها وستمكنهم من وضع المعالجات اللازمة ، وعليه فقد توصلت الورقة للعديد من النتائج أهمها :

١-بلغ خط الفقر "النسبى" حوالى (٩٠٧٩) ريال ، خط الفقر "المدقع" (٨٣٢٧) ريال . بينما خط الفقر "المطلق" (١٢٥٩٨) ريال فى عموم الجمهورية .

٢-تضخمت فجوة الفقر المدقع من (٧٤,٤٣٣,٦٤٠) ريال فى عام ٩٢م إلى (٣٣٩,٥٢٣,٣٤٠) ريال فى عام ١٩٩٧ م وأيضا فجوة الفقر المطلق من (٦١,٩٢٨,٠٥٢) ريال فى عام ١٩٩٢م إلى (٢٨٢,٤٧٨,٨٢٠) ريال فى عام ١٩٩٧م . وهذا يعنى لكى تخرج تلك الأسر من حالتى الفقر المدقع أو المطلق والوصول بها إلى خط الفقر المحدد فهى بحاجة إلى نحو خمسة أضعاف الدخل المقدر فى عام ١٩٩٢م لسد تلك الفجوات فى عام ١٩٩٧م .

٣-بلغت نسبة الأسر الواقعة فى خط الفقر حوالى ٦٩,٨% بينما فجوة الدخل وصلت إلى ٣٠,٢% وهى تمثل الأسر غير الواقعة فى خط الفقر .

٤-الارتفاع الكبير لمعامل جينى ٨١% وهى نسبة معامل كبيرة جدا وتدل على التفاوت في توزيع المداخيل .

٥-تدنى احتياج الفرد من السعرات الحرارية وبلغت حوالى (٢٢٠٣) سعر حرارى فرد / يوم من إجمالى الغذاء فى عام ١٩٩٢م وحوالى ٦٥% من تلك السعرات يتم الحصول عليها من الحبوب ، ويعتبر ارتفاع مساهمة الحبوب فى الوجبة الغذائية اليومية للفرد مؤشرا أساسيا للفقر ، ولخفض هذه النسبة ينبغى

رفع مستوى معيشة الفرد ، وعليه فكلما تحسن مستوى معيشة السكان تراجع نصيب الحبوب من ميزانية الغذاء وذلك بالاتجاه نحو اللحوم والأسماك ومصادر البروتين الأخرى وكذلك الخضار والفواكه .

٦-أظهر مؤشر التعليم انخفاضا فى معدلات التحاق الطلاب بالمدارس للأعمار ٦-١٥ سنة حيث كانت نسبة الانخفاض بين الذكور حوالى ٢٨,٧% ما بين ١٩٩٢-١٩٩٧م وللإناث ٧% .

٧-أما مؤشر الصحة فقد عكس الوجه الآخر للفقر من خلال جملة من المؤشرات أهمها ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وارتفاع معدل الخصوبة وتدنى توقع الحياة عند الميلاد وانخفاض مستوى الإنفاق على الصحة العامة حيث بلغ ٤,٤% من إجمالى الإنفاق الحكومى فى عام ١٩٩٦م .

٨-أظهرت تقديرات معادلات النموذج على وجود تأثير موجب لمعدل الأمية والكثافة السكانية على معدلات البطالة وأظهرت أيضا أن متوسط الإنفاق الاستهلاكى يتناسب طرديا مع مستوى دخل الفرد وعكسيا مع متوسط حجم الأسرة ومعدل الإعالة كما بينت أيضا أن تأثير متوسط الإنفاق الاستهلاكى على درجة الفقر بلغ ٤٧% ، بمعنى آخر أن نسبة السكان الفقراء فى اليمن والمقدرة على أساس النموذج القياسى بلغت ٤٧% حيث تطابق هذا التقدير مع التقديرات عن نسبة السكان الفقراء فى اليمن (نموذج قياسى) فى إحدى دراسات الأمم المتحدة "الفقر والمأوى فى دول غربى آسيا ، ١٩٩٧" .

كما أشارت التقديرات أن متوسط دخل الفرد جوهرى من الناحية الإحصائية ويغطى حوالى ٦٥% بالمتوسط من إجمالى نفقات الفرد ، أما معامل جيني فهو الآخر ذو معنوية إحصائية عالية ، بالإضافة إلى العديد من النتائج الجيدة التى بينتها معادلات النموذج .

تميزت معظم المعادلات باحتوائها على أعلى معامل تحديد R^2 وعلى $D W > d$ ، مما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل بين حدود التشويش .

مما تقدم نصل إلى نتيجة مهمة فحواها أن فجوات الفقر ستتضخم طالما متوسط دخل الفرد الحقيقى انخفض من (٩٥٥٠) ريال فى عام ١٩٩٢ ليصل إلى (٥٧٤٤) ريال فى عام ١٩٩٧ وتدهورت القوة الشرائية للريال ، حيث بلغت قوته الشرائية ١٤,٦ فلس فى عام ١٩٩٧م ، فاقدا فى قيمته الحقيقية بما يعادل ٨٥,٤ فلس مقارنه بعام الأساس ١٩٩٠ ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والأمية وانخفاض معدلات التحاق الطلاب بالمدارس للأعمار من ٦-١٥ سنة وتدهور المستوى الصحى وارتفاع معامل جينى وكذا ضعف مساهمة متوسط الإنفاق الاستهلاكى للفرد على تخفيض معدل الفقر ، فتلك العوامل تقودنا إلى النتيجة السابقة وهى اتساع فجوة الفقر .

وعليه ينبغى وضع سياسة استراتيجية واضحة تشخص من خلالها الفقر وتقدم المعالجات اللازمة لكبح جماحه ، والجدير ذكره هنا إشارة إحدى الدراسات إلى الفقر فى اليمن (الأمم المتحدة ، ٩٣) أن الحكومة اليمنية لا توجد لديها سياسة محدده نحو الفقر ولم تحدد بشكل علنى وصريح مشكلة الفقر .

وعليه فإن معالجة الفقر من خلال استراتيجية الرعاية الاجتماعية ودوافعها العطف والشفقة أو نظام المساعدات والدعم العينى والمالى لن يستأصل هذه المشكلة بل سيؤخرعلاجها ولذا ينبغى تشخيص حالات الفقر بشكل دقيق وبناء إستراتيجية خاصة بها على ضوء التغيرات الحادة التى طرأت على الاقتصاد اليمنى كنتيجة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى على ضوء نصائح البنك الدولى الذى يتوجه نحو الخصخصة وإطلاق حرية المواطنين فى المشروعات الاقتصادية وغيرها وهذه السياسة لها نتائج اجتماعية سلبية خاصة على القطاعات الأقل دخلا وهذا ما أقره واعترف به صندوق النقد الدولى مشيرا إلى سبل ووسائل مكافحة الفقر من خلال ما يسمى بشبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء من أية آثار غير مواتية لبرنامج الإصلاح .

التوصيات للتخفيف من الفقر فى اليمن

١-الاعتراف الصريح بوجود الفقر والتشخيص الدقيق لحالاته المختلفة ومن ثم وضع المعالجات العملية لمعالجته .

٢-رفع معدل النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

٣-العمل على توفير فرص التعليم الأساسى لجميع الأطفال فى سن الدراسة والارتقاء بنوعية التعليم لزيادة القدرة على التحرك الاجتماعى والتكافل الاجتماعى وذلك من خلال بناء مدارس جديده وتشغيل المدارس القائمة لفترتين وبناء مدارس جديدة فى المناطق المحرومة وفى المدن المكتظة بالسكان .

٤- فتح المزيد من المدارس التقنية والمهنية على مستوى المحافظات والتوسع فى المدارس الموجودة وذلك بهدف تأهيل الشباب وتمكينهم من دخول سوق العمل وتغطية العجز من العمالة فى المجالات المهنية والتقنية .

٥- رفع مستوى الإنفاق الحكومى على القطاعين الصحي والتعليمى لتلبية الالتزامات المتنامية على هذين القطاعين الحيويين .

٦-تبنى حملة وطنيه شاملة لمحو الأمية ووضع الآليات المناسبة لتنفيذها فى جميع مرافق العمل .

٧-توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية لجميع السكان وخصوصا فى المناطق المحتاجة .

٨-العمل على خفض معدل وفيات الرضع لتصل إلى ٦ لكل ١٠٠٠ مولود .

٩-خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ليصل إلى ٨٠ لكل ١٠٠٠ مولود .

١٠- العمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتخفيض معدل الخصوبة العالى .

١١- خفض معدلات البطالة من خلال المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات من القوى العاملة .

١٢- تفعيل وتنشيط شبكه الأمان الاجتماعى لتسهم فى الحد من الفقر ويتطلب ذلك العمل السريع على :

- إنشاء مشروعات كثيفة العمالة مع إعطاء أهمية للمناطق الريفية وذلك للحد من الهجرة إلى المدن .
- تشجيع مبادرات الأفراد لإنشاء مشاريع خاصة بهم من خلال منح القروض بشروط ميسرة ومنح إعفاءات ضريبية وجمركية لتلك المشاريع الصغيرة .
- استصلاح الأراضى الزراعية البور وتوزيعها على المزارعين الفقراء والأسر المحتاجة وهذا بدوره سيوفر فرص عمل جديدة وسيخفف من الزحف إلى المدن .
- مساعدة الأفراد الأكثر فقرا ماليا وعينيا – وذلك للحد من انحدار المزيد من الأفراد نحو خط الفقر .

الهوامش والمراجع :

أولا : الهوامش :

١- قدرات السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة فى اليمن ٢٢٠٣ سعر حرارى فرد / يوميا (اسكوا ، ٩٥م) .

٢- متوسط الإنفاق الشهرى للأسرة حوالى ١٣٦١٩ ريال ومعدل دخل الأسرة كنسبة إلى متوسط الإنفاق الشهرى وصل إلى ٤٩% (٦٦١٣ ريال) ، أى أن دخل الأسرة فى عام ١٩٩٢م يغطى فقط ما نسبته ٤٩% من إجمالى نفقاتها حسب مسح ميزانية الأسرة لعام ٩٢م . (اسكوا ، ٩٥) .

٣- ٢٩٨٥ أسرة تمثل مجموع الأسر الفقيرة التى دخلها أقل من خط الفقر .

٤- ٣٨٠٣ أسرة تمثل مجموع الأسر الفقيرة التى دخلها لا يتجاوز ١٢٥٠٠ ريال .

٥- يمثل منحنى فيليب العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل الزيادة فى الأجور . لمزيد من التفاصيل راجع Fischer: Macroeconomics. P. 476

ثانيا : المراجع بالعربية :

١- المؤتمر الوطنى للسياسة السكانية "الأسرة والمسألة السكانية" ، صنعاء ، أكتوبر ١٩٩٦م .

٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزى للإحصاء ، وثائق الندوة الوطنية لمسح ميزانية الأسرة ، صنعاء ، ١٩٩٦م .

٣- وزارة التخطيط الجهاز المركزى للإحصاء ، نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢م .

٤- الأمم المتحدة ، اسكوا ، الفقر والمأوى فى منطقة غرب آسيا ١٩٩٧م .

٥- الأمم المتحدة ، اسكوا ، الفقر فى العراق قبل وبعد حرب الخليج ، ١٩٩٧م .

٦- الأمم المتحدة ، اسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٩٧/٩٦م .

٧- الأمم المتحدة ، اسكوا ، قياس الفقر فى دول غرب آسيا ، ١٩٩٦م .

٨- الرميحي . م . هل يمكن التخلص من الفقر "مجلة العربى" العدد ٤٥١ يونيو ١٩٩٦م ، الكويت .

٩- الشرجبى . ع . الفقر ومكافحته فى برنامج الإصلاح الاقتصادى فى اليمن ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، فبراير ١٩٩٨م .

١٠- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠م ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مطابع التقدم ، القاهرة .

ثالثا : المراجع بالإنجليزية :

1- United Nations, ESCWA, Impact of Selected Macro Economic and Social Policies Poverty. The Case of Egypt, Jordan and R. O. Yemen, 1995.

2- United Nations, Survey of Economic and Social development in the ESCWA Region, 1996/97.

3- Journal of Quantitative Economics, Jan. 1997.

4- Mitra ve Economics Vol. 9. No. 2 July 1993.

5- United Nations Study Poverty in the R. O. Yemen 1993.

6- World Bank, World Development Report from Plan to market, 1996.

7- Gammage Reform in Latin America, IAFFE Conference, University of Amsterdam. The Netherlands, Jan. 1998.

8- Shaffer, P. gender, Poverty and deprivation: Evidence from Republic of Guinea, IAFFE, Conference, Amsterdam. June 1998.

9- Fischer, R. Macro Economics, fifth edition, McGraw- Hill, international edition, 1990

10-Gujarati, D. Besic Econometrics, 5th edition, McGraw- Hill international editions, 1995.

11-Hyman, D. Macro Economics, Third edition, IRWIN, 1997.